في اعراب كلمات الشرط اختلاف بين النحاة وهذا الذي ذكره مذهب سيبويه وقال الرضي يمكن
ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام متضمنة لحرفي الشرط والاستفهام
محذوفة لكثرة الاستعمال على ما ذكر في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعله لفعل مقدر او مفعوله
او للظاهر لكنه خالف ذلك في موضع اخر فقال وان قلنا ان حرف الشرط مقدر قبل كلمات
الشرط كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معموله لفعل مقدر بعده ما بعده ابدا
سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف لا يدخل الا على فعل ظاهر او مقدر وذلك عند النحويين
وههنا موضع نظر آخر فتأمل او مثلها في الثواب يعني وان لم يكن مثلها في النفع
بل يكون خيرا منها فيه وان النسخ يناسب ان يكون النفع فيه اي الفائدة لا العاجلة
الاخروية في الناسخ اكثر حين تحقق النسخ اذ الاصل اختصاص في جواب سؤال
فاجاب وهو ان يقال لا يلزم من الاية جواز النسخ اذ كلمات الشرط قد تدخل على المستحيل
كما هو في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فاجاب بان دخولها على الامور
الممكنة الم تعلم ان الله على كل شيء قدير هذا اثبات لعلم النبي صلى الله عليه وسلم
بان الله على كل شيء قدير والغرض ان انكارهم لما ذكر بسبب جهلهم بقدرته على كل شيء قوله
والنسخ قد يعرف بغيره اي بغير بدل هذا رد لقول من لم يجوز عدم النسخ بدل فانه يخيل
من الاية انه لم يعرف الا بدل مثل المنسوخ او خير منه والمعتزلة على حدوث القرآن
عطف على قوله من منع النسخ الخ واحتج المعتزلة بهذه الاية على حدوث القرآن قوله
فان التغير والتفاوت من لوازمه يتوهم من هذه العبارة انهما من لوازم الحدوث
وليس كذلك لم يكن ان يقال ان التغير من لزومات الحدوث لان هذا الاستدلال
بالتغير على الحدوث والاستدلال يكون من الملزوم على اللازم لا العكس اذ يلزم وجود الملزوم
وجود اللازم وعلى ما قلنا يكون مطابقا لما هو المشهور من الاستدلال بتغير العالم
على حدوثه ويمكن ان يقال مراده ان التغير والتفاوت من لوازم القرآن وههنا كلاما

مستلزم للحدوث فيكون ههنا مقدمة مطوية او يقال ان المراد من اللازم ههنا
ما يتحقق بدون ذلك الشيء كما يقال فلان لزم بيته اي لا يخرج منه وقد مر هذا المعنى منقولا
عن الشريف المحقق في اوائل الكتاب وتوضيح الجواب فيما نحن فيه ان يقال ان لا تغير في المعنى
القائم بالذات بل التغير انما هو في استمرار تعلقه افعال المكلفين ولا نم ان التفاوت
مستلزم للحدوث لا يجوز ان يكون امور قديمة متفاوتة فان صفاته تعالى الذاتية
قديمة كما هو مذهب اهل التحقيق مع انها متفاوتة في التعلقات والاحكام لا يقال
المعتزلة لم يقولوا بالصفات القديمة لانا نقول عدم قولهم بذلك لا يضرنا ومع ذلك فان
بعضهم يقولون في المعنى بالصفات القديمة وان نفوا ذلك بحسب الظاهر كما هو مذكور
وهو كالدليل على قوله تعالى ان الله على كل شيء قدير اذ كل منهما مستلزم للاخر فان القدرة
على كل شيء يستلزم ملكية السموات والارض وبالعكس فمن اتصف بكونه قادرا على كل شيء
يجب ان يكون له ملك السموات والارض ومن اتصف بان يكون له ملك السموات والارض
يجب ان يكون قادرا على كل شيء فجعل احدهما دليلا على الاخر ليس اولى من العكس والجواب انهما وان
كانا متلازمين في نفس الامر لكن استلزام الاخر له فانه استلزام كون الله تعالى ملك السموات والارض
لكونه تعالى قادرا على كل شيء اظهر من العكس فان الايجاد بالفعل ظاهر الاستلزام للقدرة لان من
لم يقدر لا يمكن ان يوجد بالاختيار ولكن القدرة لا تستلزم الايجاد بالفعل وعلى جواز
النسخ لان من له ملك السموات والارض له ان يحكم في ملكه بما شاء واراد من نسخ حكم باخر
او غيره وانما هو الذي يملك اموركم ويجريه على ما يصلح ثم الاول ناظر الى كونه تعالى
له ملك السموات والارض والثاني ناظر الى قوله تعالى ولي نصير والنصير قد يكون اجنبيا
عن المنصور يفهم منه ان الولي ههنا بمعنى القريب وهذا لا يناسب الاية وليس بصحيح ايضا
بل المراد ههنا الحاكم ويجب ان يفرق بينهما بان الولي الذي هو الحاكم قد يكون عاجزا عن النصرة
والنصير قد لا يكون حاكما لا يقال يفهم من الاية ان لا حاكم غير الله فيتجه الفرق المذكور بل الحاكم

Copyright © King Saud University